الأمم المتحدة

A/C.4/60/SR.23

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
3 January 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

# لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

## محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين

المعقودة في المقر بنيويورك، يوم الثلاثاء ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد غوجادور (نائب الرئيس) ..... (موريشيوس)

ثم : السيد عليف (الرئيس) ..... (أذربيجان)

المحتويات

البند ٣١ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تابع)

البند ٢٧ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-59177 (A)

في غياب الرئيس، ترأس الجلسة السيد غوجادور (موريشيوس)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

**البند ٣١ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة** (تابع) (A/60/294، A/60/295، A/60/296، A/60/297، A/60/298، A/60/380)

١ - **السيد غيدور** (إسرائيل): وجه الانتباه إلى ما أعلنه رئيس وزرائه من استعداد إسرائيل لتقديم تنازلات مؤلمة لحل النزاع مع الفلسطينيين، وهو ما يوضحه الانسحاب العسكري من قطاع غزة.

٢ - وفي أثناء الانسحاب من غزة وأجزاء كبيرة من السامرة فيما بين منتصف آب/أغسطس ومنتصف أيلول/سبتمبر، جرى إجلاء عدد من السكان اليهود يزيد على ٠٠٠ ٨. ونفذت حكومته تحسينات في معبر كارني الحدودي بين غزة وإسرائيل، مما سهّل تصدير المنتجات الفلسطينية إلى إسرائيل، وخفض معدل البطالة في غزة بنسبة ٨,٥ في المائة في الربع الثاني من عام ٢٠٠٥ بالمقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. وفي العام الماضي، أزالت إسرائيل زهاء ٤٠ في المائة من حواجز الطرق ونقاط التفتيش، ميسّرة بذلك حركة الأشخاص والبضائع ومقللة من البطالة في الضفة الغربية. وكانت هذه أيضا هي الممارسات الإسرائيلية فيما يتعلق بحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. وهناك الآن إحساس بالتفاؤل الحذر على الأرض. غير أن تقرير اللجنة الخاصة (A/60/380) يقدم صورة متحيزة عفّاها الزمن للحالة في المنطقة.

٣ - إن تحقيقات اللجنة الخاصة تنطوي على إهدار مخجل للموارد. وحتى إذا لم يكن عمل اللجنة الخاصة يكلف شيئا، فإن إسرائيل ستعترض على الولاية المنحازة لجانب واحد والخلافية لهيئة يشير اسمها على سبيل الاستنتاج إلى نتائج تحقيقها المزعوم. إن كون ٤٥ في المائة فقط تقريبا من أعضاء اللجنة الرابعة يؤيدون بانتظام تجديد ولاية اللجنة الخاصة يدل على رأي المجتمع الدولي في عملها.

٤ - إن نهج معالجة المسائل ينطوي على العديد من جوانب عدم التوازن. فمن ناحية التكاليف، وفي فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، تضمنت نفقات الأمم المتحدة، مضافا إليها أموال من موارد خارجة عن الميزانية، مبلغا سنويا لدعم الفرد متوسطه ٣٤٥ دولارا للفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وغزة، في مقابل مبلغ لدعم الفرد قدره ١١٨ دولارا للاجئين في أماكن أخرى من العالم. والممارسة المعتادة تقضي بالتحقيق على قدم المساواة وبشكل موضوعي في جميع الانتهاكات التي تقع من جميع الأطراف ذات الصلة. وقال إنه يرى أنه لا يمكن لأحد أن يدعي أن السلطة الفلسطينية بريئة من انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان. وبالتالي فإنه يسأل لماذا تشمل ولاية اللجنة الخاصة التحقيق فيما يتعلق بجانب واحد فقط من النزاع.

٥ - لقد برهنت حكومته على التزامها بالسلام. وأدى إنهاء سيطرة إسرائيل على قطاع غزة إلى تمكين السلطة الفلسطينية من تحمل مسؤوليتها من جديد عن رفاهة مواطنيها عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية. وسيتمثل الاختبار النهائي للقيادة الفلسطينية في معرفة هل ستفي أم لا بالتزامها بوضع حد للإرهاب، وتقلع أم لا عن ثقافة التحريض على كراهية إسرائيل وإشراب هذه الكراهية.

٦ - **السيد جاكتا** (الجزائر): قال إن عمل اللجنة الخاصة، وهي الهيئة الوحيدة التي يتمكن المجتمع الدولي عن طريقها من تعرية جرائم إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة، يقوم على معايير حقوق الإنسان المحددة في صكوك الأمم المتحدة. وقد اعترضت إسرائيل على اللجنة الخاصة منذ بدايتها؛ وما زالت ترفض دخولها الأراضي العربية المحتلة وتتحدى منظومة الأمم المتحدة قاطبة. إن على المجتمع الدولي تمكين اللجنة الخاصة من الاضطلاع بولايتها بفعالية بزيارة الأراضي المحتلة.

٧ - إن التقرير يصف وحشية حملة إسرائيل العسكرية ضد الشعب الفلسطيني في الأعوام الخمسة الأخيرة، تلك الحملة التي انطوت على استخدام مفرط وغير متناسب للقوة وجعلت القتل الموجه الخارج على القانون سياسة تتّبع. ولم تسلم فئة من السكان من العنف.

٨ - إن الآمال التي انتعشت بإعلان انسحاب إسرائيل من غزة قد خبت من جراء سياساتها المستمرة فيما يتعلق بالاستيطان في الضفة الغربية وبناء الجدار. وردد الآراء المعرب عنها في التقرير، ومؤداها أن المجتمع الدولي يجد صعوبة متزايدة في ملاحقة الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل نظرا إلى حجمها المطلق، وأن على وسائل الإعلام العالمية التوسع أكثر في نقل الانتهاك الفاجع للحقوق الأساسية للفلسطينيين وغيرهم من السكان العرب المقيمين في الجولان السوري المحتل. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، دمرت قوات الاحتلال جزءا كبيرا من الهياكل الأساسية والمساكن والأرض الزراعية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأدت القيود الشديدة المفروضة على حركة البضائع والناس، بما في ذلك العاملون في الشؤون الإنسانية، إلى شل حركة الفلسطينيين وعزلهم بالفعل، وإلى انهيار الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية للسكان المحليين.

٩ - إن القانون الجديد للجنسية ودخول إسرائيل، الذي له آثار مدمرة على حياة الأسرة، يثير القلق من حيث أحكام الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ولا تزال الحملة غير القانونية للاستيطان ومصادرة أراضي الفلسطينيين والاستعمار مستمرة، رغم أحكام خريطة الطريق وتطمينات الحكومة الإسرائيلية. وأدت هذه الحملات إلى انتهاكات للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي في إطار اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب وبروتوكول عام ١٩٧٧، التي تصف هذه الأفعال بأنها جرائم حرب. وقد كان لإنشاء الجدار الفاصل، الذي يعد جريمة حرب أخرى ضد الشعب الفلسطيني، أثر بالغ على النسيج الاجتماعي للمجتمعات المحلية الفلسطينية، وكان أبرز الدلائل على أن الأراضي الفلسطينية المحتلة بدأت تتحول إلى سجن مفتوح كبير. إن الازدراء والعجرفة اللذين قابلت بهما إسرائيل فتوى محكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة دإط -١٠/١٥، القاضيين بعدم شرعية الجدار وبوجوب دفع تعويضات، هما دليل آخر على قرارها البقاء بعيدا عن قواعد القانون الإنساني.

١٠ - إن ما خلص إليه التقرير من أن الآمال في حدوث تقدم في الأرض الفلسطينية المحتلة بدأت تخبو إزاء العوامل السلبية المستمرة صحيح للأسف. إن ادعاء إسرائيل أنها تتصرف لحماية نفسها ليس سوى ذريعة للدفاع عن احتلالها للأراضي الفلسطينية والسورية منذ عام ١٩٦٧. وعلى المجتمع الدولي مطالبة إسرائيل بأن تفسر كيف يكون ضم الأراضي وبناء المستوطنات دفاعا عن النفس. ومن الواضح أن السلام في المنطقة يتوقف على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واحترام مبدأ الأرض مقابل السلام.

١١ - **السيد مالكي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه رغم منع السلطة القائمة بالإدارة للجنة الخاصة كالعادة من الدخول، فإنها بينت بوضوح في تقريرها كيف أدت الحملة

العسكرية المستمرة للنظام الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في عام ٢٠٠٥، من جديد، إلى قدر هائل من ضياع الأرواح والبؤس والدمار، وكيف خلقت حالة طوارئ إنسانية متدهورة بين المدنيين العزل في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل.

١٢ - إن النساء والأطفال هم الضحايا الرئيسيون للتمييز، والفقر الواسع النطاق، والبطالة، وهدم المنازل، ونقص الغذاء، وعدم الحصول على الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية المتضائلة، مما يجعلهم عرضة للاضطرابات النفسية. إن الأطفال الفلسطينيين لا يعرفون غير لغة العنف في لعبهم وفي أسرهم وفي حياتهم المجتمعية. إن المخاطر التي يصادفها الأطفال والشباب لمجرد الذهاب إلى المدرسة أو الجامعة والقيود العامة على حرية الحركة تؤثر على أدائهم التعليمي؛ أما الذين يسمّون ناشطين فلم يعودوا يحصلون على تصريح بالدراسة في الخارج. وأصبح التعليم، الذي يعتبر في العادة أساسا لبقاء الفلسطينيين، مستهدفا عن قصد. والواقع أن فلسطين تحولت إلى سجن خانق لشعبها، رغم أن ما يحدث فيها لا تلحظه إلى حد كبير وسائل الإعلام العالمية، وخصوصا في الغرب. وما زال الصحفيون الفلسطينيون أنفسهم يعملون في ظروف بالغة الصعوبة، فهم محرومون من حرية الحركة التي يحتاجون إليها. ويجب على الأمم المتحدة أن تجد وسيلة لتغطية أحداث الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل محايد حتى يطّلع الناس في العالم أجمع على الوضع الحقيقي.

١٣ - إن الجدار الفاصل مصدر واسع آخر للظلم. فهو وسيلة لتحقيق هدف إسرائيل في حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه كأمة؛ ولما كان يعتبر خرقا للقانون الدولي فإنه يجب تفكيكه.

١٤ - ويتساءل وفده لماذا عمدت البلدان الغربية، التي سارعت دون أساس باتهام البلدان المستقلة بانتهاك حقوق الإنسان، إلى إغماض عينيها عن الكارثة والمأساة الإنسانية اللتين يتسبب فيهما نظام غير قانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويتعين على اللجنة الخاصة، التي تعد جزءا له قيمته من منظومة الأمم المتحدة، مواصلة تحقيقها العادي في الممارسات الإسرائيلية ولفت انتباه المجتمع الدولي إليها.

١٥ - **السيد كامارا** (السنغال): قال إن تقرير اللجنة الخاصة، هو وتقارير سائر منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، دليل قوي على تدهور الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، على الرغم من التطورات السياسية المشجعة الأخيرة. فمصادرة وهدم الممتلكات الفلسطينية وعمليات الاعتقال العشوائية وتقييد حرية الحركة والتعبير والحق في التعليم أمور تعتبر كلها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

١٦ - إن إسرائيل تحتل الآن نصف القدس، ويعيش الآن آلاف من المستوطنين غير الشرعيين بين الحدود الفاصلة وخط الهدنة لعام ١٩٤٩، أو الخط الأخضر. إن توسيع المستوطنات الاستعمارية في القدس الشرقية وما يصاحبه من نزع ملكية سكانها الفلسطينيين وطردهم جزء من خطة لتهويد القدس كلها.

١٧ - إن الاستراتيجيات الجديدة المؤسفة للسلطة القائمة بالاحتلال تمزق النسيج الاجتماعي، وتشل الاقتصاد الفلسطيني، وتلقي بالأغلبية العظمى من الفلسطينيين في وهدة الفقر المقيم، وقد نجحت في خلق أزمة اقتصادية وصفها البنك الدولي بأنها واحدة من أخطر حالات الكساد في الفترة القريبة.

١٨ - إن الجدار الفاصل يضع عبئا باهظا آخر على عاتق الشعب الفلسطيني، ويدعو وفده إسرائيل إلى الالتزام التام بفتوى محكمة العدل الدولية وتفكيك هذا الجدار.

١٩ - وقد أشار المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ (A/60/271) أيضا في تقريره إلى أن بناء الجدار وتقييد حرية حركة الفلسطينيين انتهاك فاضح لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وقد مات آلاف الفلسطينيين منذ بدء الانتفاضة الأخيرة؛ وجرح آلاف غيرهم، ويتعرض آخرون للتعذيب أو للمعاملة غير الإنسانية في المعتقل.

٢٠ - ويجب على المجتمع الدولي، بناء على توصية اللجنة الخاصة، أن يجد وسيلة ملائمة لإقناع إسرائيل بالعدول عن احتلالها غير الشرعي للأراضي الفلسطينية، وترك الحرية للشعب الفلسطيني لممارسة حقوقه المشروعة. ولا يمكن مطالبة السلطة الفلسطينية بالقيام بالإصلاحات المؤسسية وتوفير الظروف الأمنية المطلوبة ما دامت السلطة القائمة بالاحتلال تتعمد انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني وتدمير تراثه بانتظام. وما دامت إسرائيل لم تنفذ خريطة الطريق، التي توفر أكثر السبل موثوقية لتحقيق تسوية شاملة ونهائية لقضية فلسطين، فإنه يتعين على أعضاء المجموعة الرباعية مضاعفة جهودهم لإقناع كلا الجانبين بالعودة إلى هذا السبيل.

٢١ - ويؤيد وفده التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة. إن اللجنة الخاصة وجميع من يعملون معها — جماعات اللاجئين، والمنظمات الفلسطينية والإسرائيلية غير الحكومية ووسائل الإعلام —يجب أن يصبحوا دعاة متحمسين لعملية السلام وأن يقنعوا عامة الجمهور بالالتفاف حولها، في نفس الوقت الذي يساعدون في حماية حقوق المدنيين الأبرياء في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٢٢ - **السيدة العلوي** (المغرب): قالت إن اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة تعرض مرة أخرى تقريرها (A/60/380) دون أن تتمكن، كما حدث في السنوات الماضية، من زيارة الأراضي المحتلة. وما يلفت النظر في تقرير اللجنة الخاصة كما في تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ (A/60/271) هو النتائج الخطيرة التي تمخضت عن الاستمرار في إقامة الجدار الذي تشيده إسرائيل حاليا في الأراضي الفلسطينية. وقد وردت في تقرير اللجنة الخاصة شهادة تقول إن فلسطين تختنق وتموت في صمت دون أن يلحظها العالم بأسره.

٢٣ - إن الانسحاب الإسرائيلي الأحادي من قطاع غزة أعطى زخما للآمال المعلقة على إمكانية التوصل إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية، غير أن استمرار إسرائيل في اتباع سياسة الإغلاق والحصار والعقاب الجماعي جعل هذه الآمال تتلاشى. وتواصل إسرائيل أيضا بناء الجدار الفاصل وتوسيع المستوطنات ومحو الطابع الفلسطيني للقدس.

٢٤ - إن الانسحاب الإسرائيلي وإزالة المستوطنات غير المشروعة من قطاع غزة خطوة على الطريق الصحيح، طريق التسوية السلمية العادلة للقضية، ولكن عدم أخذ إسرائيل الشواغل الفلسطينية بعين الاعتبار واستمرار سياستها في حظر التجول وعمليات إغلاق الأراضي وإقامة نقاط التفتيش، ناهيك عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية المزرية لسكان القدس الشرقية، إذ يعيش ٧٥ في المائة منهم حاليا تحت خط الفقر، قد أثبتت محدودية المقاربة.

٢٥ - وهناك اختلافات حول مقاربة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ولكن هناك تأييدا كاملا للحل القائم على وجود

دولتين، الفلسطينية والإسرائيلية، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. غير أن هذه الرؤية، كما قال المقرر الخاص في تقريره، يستحيل تحقيقها بدون وجود إقليم فلسطيني له مقومات البقاء، وبالتالي فإن بناء الجدار وتوسيع المستوطنات ومحو الصيغة الفلسطينية للقدس يهدد جميعها إمكانية بقاء أي دولة فلسطينية.

٢٦ - وفي ظل غياب الاهتمام الدولي، تستمر حالة حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل في التدهور، بتوسيع المستوطنات، وإحكام القبضة الإسرائيلية على موارد المياه، والاستمرار في سياسة الاعتقال والاحتجاز، وطمس الهوية الثقافية العربية للمواطنين السوريين في الجولان. ويورد تقرير اللجنة الخاصة أيضا ظاهرة استمرار سلطات الاحتلال في دفن النفايات النووية في جزء من الجولان المحتل، مما يشكل تهديدا قد يشكل كارثة.

٢٧ - وقالت إن ما ينتظره وفدها هو إرادة حقيقية للتعايش بسلام وإيقاف مسلسل العنف وتنفيذ الالتزامات بموجب خارطة الطريق والامتثال لقرارات الأمم المتحدة.

٢٨ - **السيد عسّاف** (لبنان):قال إن تقرير المفوض العام للأونروا (A/60/13) وتقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والسكان العرب في الأراضي المحتلة (A/60/380) يؤكدان مخالفة إسرائيل لأبسط قواعد القانون الدولي، ومنها اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، فضلا عن قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

٢٩ - إن مأساة اللاجئين الفلسطينيين تستمر منذ ٥٧ عاما، حيث يعيش حوالي ٤,٣ ملايين فلسطيني لاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان والأردن وسوريا، بينما يصل عدد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس الشرقية إلى ٤٠٠ ٠٠٠ يعيشون في ٢٠٠ مستوطنة تنتشر في مختلف أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

٣٠ - إن اللجوء بحد ذاته مأساة إنسانية كبيرة ويمس حقوق الإنسان الفلسطيني، بما يعنيه من تشرد وعذاب وابتعاد قسري. وهو أيضا مسألة سياسية وقانونية لكونه يعني حرمان اللاجئين من حقهم في ملكيتهم وانتهاك حقهم غير القابل للتصرف بالعودة. وتستمر إسرائيل في رفض عودة هؤلاء اللاجئين إلى ديارهم خلافا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) وقرار مجلس الأمن ٢٣٧ (١٩٦٧)، وتواصل بناء المستوطنات في الضفة الغربية، مخالفة بذلك قرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي يعتبر المستوطنات غير قانونية وعقبة بوجه تحقيق السلام.

٣١ - ويثير الوضع المالي للأونروا بالغ القلق. فإذا قسمنا مجموع ميزانية الوكالة على عدد اللاجئين فسنجد أن حصة اللاجئ تبلغ حوالي ٢٥ سنتا في اليوم الواحد. ولا تزال إسرائيل ترفض إعادة رسوم الموانئ البالغة ٢١ مليون دولار، وتعمل على اعتقال موظفي الوكالة واحتجازهم، وتطلق النار عليهم، وتعيق تنقلهم داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، وتوقف مركباتهم، وتعيق أعمال الإغاثة.

٣٢ - ويشكل الفلسطينيون في لبنان حوالي ١٠ في المائة من مجموع اللاجئين و١٠ في المائة من سكان لبنان. وقد أشارت الفقرة ٣٨ من تقرير المفوض العام للأونروا (A/60/13) إلى أن حكومة لبنان بدأت، بالتنسيق الكامل مع السلطة الفلسطينية الشرعية، باتخاذ سلسلة إجراءات ستساعد على تحسين أوضاع اللاجئين، فتتيح أمامهم إمكانية الاستفادة من خدمات سوق العمل اللبنانية من جهة، وتضبط وتنظم أوضاعهم الأمنية من جهة أخرى. إن موقف لبنان يدعو إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم

وعدم توطينهم في لبنان، لأن اللاجئين أنفسهم يريدون العودة إلى أرضهم، ولأن رفض التوطين أصبح جزءا من الدستور اللبناني، ولأن بقاء اللاجئين في لبنان يخل بالتوازن الديمغرافي في القائم.

٣٣ - ويعتبر الاحتلال أبشع أنواع الانتهاك لحقوق الإنسان، حيث تستمر إسرائيل باحتلال الضفة الغربية، وتحرم الفلسطينيين من حقهم في تقرير المصير والاستقلال السياسي. كما تعمل على تقطيع أوصال الضفة الغربية وإقامة الحواجز والعوائق فيها، فتحرم الفلسطينيين من حقهم في حرية التنقل واختيار مكان الإقامة. كما تستمر إسرائيل في سياسة الإعدامات خارج القانون وقتل الفلسطينيين واعتقالهم وسجنهم، فضلا عن تدمير المنازل وهدم الممتلكات وجرف الأراضي والمزروعات.

٣٤ - وتواصل إسرائيل بناء الجدار الفاصل بطول ٧٢٠ كيلومترا، ويسير ٩٠ في المائة منه داخل الضفة الغربية بعمق يصل إلى ٢٢ كيلومترا، فيقطع أوصال البلدات والقرى الفلسطينية، جاعلا حياة سكانها مستحيلة. وسيؤدي الجدار في حال استكمال بنائه إلى قضم حوالي ١ ٠٠٠ كيلومتر مربع من مساحة الضفة الغربية، بحسب أحد تقارير الأمين العام إلى الجمعية العامة. وقد أفتت محكمة العدل الدولية باعتبار الجدار غير قانوني، وطالبت إسرائيل بهدمه وتعويض الفلسطينيين عما ألحقه بهم من أضرار، واعتبرت أن بناءه سيؤدي إلى إعاقة قيام الدولة الفلسطينية العتيدة.

٣٥ - إن انتهاك حقوق الإنسان السوري في الجولان المحتل لا يقل عن انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني. فإسرائيل تستمر باحتلال الجولان بمساحة حوالي ١ ٠٠٠ كيلومتر مربع منذ عام ١٩٦٧. وقد عملت على تشريد حوالي نصف مليون جولاني، وأقامت ٤٤ مستوطنة يسكنها حوالي ٢٠ ٠٠٠ مستوطن. وتنكل إسرائيل بالجولانيين الباقين وعددهم حوالي ٢٥ ألفا، فتفرض جنسيتها عليهم، ولا تزال ترفض التراجع عن قرارها في عام ١٩٨١ بفرض قوانينها على الجولان، بالرغم من صدور قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) القاضي باعتبار هذا القرار باطلا ولاغيا.

٣٦- إن انسحاب إسرائيل من قطاع غزة يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكن هذا الانسحاب يجب أن يكون شاملا وكاملا، وأن يتواصل في الضفة الغربية وباقي الأراضي العربية المحتلة. ويأمل وفده في السلام العادل والشامل، ويشدد على أهمية المبادرة العربية للسلام، التي عرضت السلام والاعتراف والعلاقات الطبيعية على إسرائيل مقابل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وعودة اللاجئين، تنفيذا لقرارات الشرعية الدولية.

٣٧ - **السيدة بروكر** (المملكة المتحدة): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي والمتفقين معه، فرحبت بنجاح الانسحاب الإسرائيلي من غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية، وأثنت على القوات المسلحة والشرطة الإسرائيلية لحفاظها على السلام وقت إجلاء المستوطنين. إن فك الارتباط خطوة كبيرة صوب تطبيق خريطة الطريق، وقد قطع الجانبان خطوات إيجابية. ومن الحيوي، وخصوصا بالنسبة إلى نمو الاقتصاد الفلسطيني، التوصل إلى اتفاق بشأن وصول الناس والبضائع إلى غزة عبر الحدود الأرضية وميناء ومطار. ولا بد من تكثيف الاتصالات والتنسيق بين الطرفين على جميع الصعد.

٣٨ - إن الاتحاد الأوروبي يدين دون تحفظ الهجمات الإرهابية الأخيرة على إسرائيل، وكذلك العنف الآخر الذي قام به المناضلون الفلسطينيون. ومع أن لإسرائيل الحق في حماية مواطنيها من الهجمات الإرهابية، فإنها يجب أن تتصرف بشكل رصين وتكف عن عمليات القتل الخارجة على القانون التي تخالف القانون الدولي. ومن المهم أن تسيطر

السلطة الفلسطينية سيطرة كاملة على القانون والنظام في الأراضي المحتلة، وأن تتصدى للمناضلين الفلسطينيين، وأن تفكك قدرات الإرهابيين وهياكلهم الأساسية.

٣٩ - إن الاتحاد الأوروبي يسلم بفتوى محكمة العدل الدولية عن الآثار القانونية لبناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويجب على إسرائيل وقف بناء الجدار في هذه الأرض وإعادة الوضع إلى ما كان عليه، بما في ذلك داخل القدس وحولها، لأن في ذلك خروجا على خط الهدنة لعام ١٩٤٩ وقضاء على ثقة الفلسطينيين في خريطة الطريق، ويمكن أن يستبق حدود الدولة الفلسطينية المقبلة.

٤٠ - وعلى إسرائيل أن تكفّ في الأراضي الفلسطينية عن جميع الأعمال المخالفة للقانون الدولي، ومنها بناء المستوطنات، وإنشاء الجدار، وتهديم مساكن الفلسطينيين، وبصفة خاصة في القدس الشرقية وحولها. ويجب أن تتوقف المعاملة التمييزية للفلسطينيين في القدس الشرقية، ولا سيما فيما يتعلق بتصاريح العمل والبناء، والحصول على الخدمات التعليمية والصحية، وهدم المنازل، والضرائب والنفقات.

٤١ - ومن المهم أن تسهل إسرائيل الانتخابات القادمة للمجلس التشريعي الفلسطيني، التي ستكون عنصرا ضروريا للتقدم في عملية السلام.

٤٢ - ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه بتسوية عادلة وشاملة ودائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣).

٤٣ - **السيد سونغ سي إل** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن قضية فلسطين لا تشمل فقط حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه وهويته القومية وحقه في الحياة، بل أيضا مسألة السلام في الشرق الأوسط برمتها. إن ما تمارسه إسرائيل من احتلال وقمع وتوسع في فلسطين والأراضي العربية الأخرى يثير قلقا شديدا على المستوى الدولي. ومن الضروري، لتسوية المسألة بما يرضي الشعب العربي في الشرق الأوسط، مراعاة حقوقهم ومطالبهم المشروعة. إن تفكيك المستوطنات اليهودية في أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي نجم عن الضغط الدولي، تطور جدير بالترحيب. ويجب أن يكون هذا الانسحاب الخطوة الأولى صوب انسحاب إسرائيل تماما من جميع الأراضي العربية التي تحتلها.

٤٤ - وأعرب عن تضامن حكومته التام مع الشعب الفلسطيني في سعيه إلى حل وفقا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي يعيد إليه حقوقه الوطنية، ومنها حق العودة إلى وطنه وإقامة دولة مستقلة تكون القدس عاصمتها.

٤٥ - **السيد جبريل** (الجماهيرية العربية الليبية): دعا المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى الضغط على إسرائيل للتعاون مع اللجنة الخاصة التي تسعى إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية. وقد مرت ٣٧ سنة على إنشاء هذه اللجنة الخاصة واصلت إسرائيل على مداها رفضها للتعاون معها أو حتى مجرد الرد على طلباتها، كما أن الأوضاع في الأراضي المحتلة ما زالت على حالها: فعمليات الحصار ما زالت مستمرة، والآلاف من الفلسطينيين، وبينهم نساء وأطفال، مازالوا يقبعون في السجون. ويكشف تقرير اللجنة الخاصة (A/60/380) استمرار عمليات القتل خارج القانون، وهدم البيوت، وتجريف الأراضي، واقتلاع الأشجار. وقد شهدت السنوات الأخيرة مزيدا من تدهور الأوضاع، وبخاصة بعد الشروع في بناء الجدار الفاصل، رغم صدور فتوى محكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة اللذين يطالبان إسرائيل بالتقيد بالتزاماتها القانونية ووقف تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

٤٦ - إن الجماهيرية العربية الليبية تؤيد حق الشعب الفلسطيني في استرداد حقوقه غير القابلة للتصرف، وتستغرب محاولات البعض تناسي التباين في الأوضاع بين الجانبين، وتطالب الطرفين بضبط النفس.

٤٧ - إن محاولات السلطات الإسرائيلية بدت جلية لتغيير طابع مدينة القدس وتهجير سكانها من الفلسطينيين لتهويد القدس. وقد أصبحت اللجنة الخاصة على بينة من عوامل سلبية مختلفة، ومنها وجود خطة إسرائيلية سرية لتغيير طابع مدينة القدس بشكل جذري، والسياسة المتعمدة الرامية لتقويض قدرة فلسطين على أن تصبح دولة أمة بكل معنى الكلمة. ونوّه في هذا الصدد إلى أن أي اعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية، وبخاصة المسجد الأقصى، ستترتب عليه نتائج خطيرة لا يقتصر أثرها على المنطقة وحدها.

٤٨ - إن الأوضاع في الجولان السوري المحتل لا تختلف عنها في الأرض الفلسطينية المحتلة. فما زالت هناك محاولات لطمر النفايات النووية وزرع الألغام واستغلال موارد الجولان وتوسيع المستوطنات، وهذا يدل على نوايا إسرائيل الحقيقية وموقفها من عملية السلام وقرارات المجتمع الدولي. وقد عكست هذا تصريحات المسؤولين الإسرائيليين الذين كان آخرهم وزير الدفاع الذي قال إن الجولان سيظل بيد السلطات الإسرائيلية إلى الأبد. وطالب وفده بتنفيذ كافة القرارات المتعلقة بالجولان السوري، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الواجب تطبيقه كاملا والابتعاد عن ازدواجية المعايير. ويؤيد وفده توصية اللجنة الخاصة بضرورة أن تفكر الجمعية العامة في طرق مبتكرة للاضطلاع بمسؤوليتها فيما يتعلق بجميع جوانب قضية فلسطين. وأي إصلاح يدخل على عمل الجمعية العامة يجب أن يشمل تطبيق جميع قراراتها، وعند ذلك تنتفي الحاجة إلى تكرارها.

٤٩ - **السيد المعبري** (اليمن): قال إن تشييد الجدار العازل يعد انتهاكا لحقوق الإنسان لأنه يعمد إلى تمزيق الأراضي الفلسطينية وتحويلها إلى قطع معزولة بعضها عن بعض. وأعاق الجدار حرية تنقل الفلسطينيين داخل أراضيهم، والتهم مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية، وفصل القدس الشرقية عن الضفة الغربية. كما أن الاستمرار في تدمير المنازل والبنى التحتية وتزايد أنشطة الاستيطان يزيد من معاناة الشعب الفلسطيني. إن إسرائيل تحول دون وصول الفلسطينيين إلى البحر، ولم تكترث بفتوى محكمة العدل الدولية بشأن الجدار. إن الآمال في حدوث انفراج بعد تفكيك إسرائيل لمستوطناتها في غزة قد تبددت بسبب السياسات الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية والجولان العربي السوري المحتل، كما أشار إلى ذلك تقرير اللجنة الخاصة (A/60/380) والعديد من بيانات الوفود التي ناشدت إسرائيل الالتزام بالمعاهدات الدولية، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة. ودعت هذه البيانات إلى ضرورة إعادة إسرائيل النظر في سياساتها الاستيطانية، والكف عن الاستمرار في التوسع في بناء المستوطنات، وعدم تبني استراتيجيات قائمة على أعمال العنف والتدمير، والاستماع إلى صوت العقل والاستجابة لفتوى محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بالجدار لأنه يمثل عائقا في التوصل إلى حل نهائي. إن السياسات الإسرائيلية تحول دون قيام السلطة الفلسطينية بواجباتها في ضبط الأوضاع الأمنية وإعادة البناء وإنعاش الأحوال الاقتصادية، من أجل خلق بيئة ملائمة تساعد على عودة الأطراف إلى طاولة المفاوضات لحل المسألة.

٥٠ - إن عدم الاستجابة لتلك المطالب سيساعد حتما على تزايد حالات الاحتقان واحتمال العودة إلى دورات العنف والعنف المضاد. إن هناك حاجة إلى إعادة مراجعة الخطط والبرامج والسياسات لبناء استراتيجيات من شأنها أن تقوي دعائم العمل باتجاه بناء سلام دائم وشامل، يقوم على

حق شعوب المنطقة في العيش معا وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

٥١ - **السيد موالا** (ناميبيا): قال إنه إذا كان الآخرون يتساءلون عن مبرر وجود اللجنة الخاصة، فإن وفده يرى أن ولايتها ما زالت صالحة وأنها تقوم بعمل يستحق الثناء في ظروف بالغة الصعوبة. ويجب أن تستمر هذه اللجنة في كشف السياسات والأنشطة اللاإنسانية لإسرائيل في الأراضي المحتلة ما استمر الاحتلال غير المشروع. وبدلا من أن ترفض الحكومة الإسرائيلية السماح للجنة الخاصة بدخول الأراضي، كان عليها أن تساعدها على العمل دون عائق.

٥٢ - إن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان تتدهور، وهي المصدر الأساسي للتوتر في الشرق الأوسط. والعنف مستمر بلا هوادة ويقضي على أرواح بريئة. ففي الأعوام الخمسة الماضية، قتل زهاء ٤ ٠٠٠ فلسطيني في إعدامات خارجة على القانون، وهذه الأرقام ترتفع كل يوم.

٥٣ - إن إنشاء إسرائيل للجدار الفاصل في الأرض الفلسطينية المحتلة، الذي وصفته محكمة العدل الدولية والجمعية العامة بأنه مخالف للقانون الدولي، ينتهك كل حق من حقوق الفلسطينيين. ورغم أن الانسحاب الأحادي لإسرائيل من غزة يعتبر خطوة إيجابية، فإنه غير متفق مع خريطة الطريق التي تقدم الحل الوحيد الواقعي والقابل للاستمرار، وهو قيام دولتين.

٥٤ - إن جميع التدابير التي تتخذها إسرائيل ترمي إلى تغيير الطابع المادي للأراضي الفلسطينية وتكوينها الديمغرافي وهيكلها المؤسسي ومركزها، فتخالف بذلك اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وتشكل عقبة كأداء أمام السلام في الشرق الأوسط.

٥٥ - إن الشعب الفلسطيني محروم من حقه في تقرير المصير وحقه في حرية الحركة وجميع الحقوق التي يكفلها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويتعرض هذا الشعب للعقاب الجماعي والإذلال المنتظم على يد السلطة القائمة بالاحتلال. إن شعب فلسطين يتطلع إلى الأمم المتحدة مترقبا الإنقاذ.

٥٦ - **السيد ترار** (باكستان): قال إن وفده، بعد ترحيبه بانسحاب القوات الإسرائيلية من غزة باعتباره خطوة تؤدي إلى إجراء مماثل في الضفة الغربية وغيرها من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبعد أن رواده الأمل أن تمهد هذه الخطوة السبيل لارتباط بناء بين القيادة الفلسطينية الجديدة وإسرائيل، يلاحظ بقلق بالغ تجدد العنف في الأسابيع الأخيرة، مما يمكن أن تكون له عواقب خطيرة على عملية السلام.

٥٧ - إن استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، على النحو الذي فصلته اللجنة الخاصة في تقريرها، مثير للقلق، وبخاصة استمرار بناء الجدار الأمني الذي يعوق حركة الفلسطينيين بشكل خطير. ومن دواعي القلق أيضا المستوطنات الجديدة والنزاع بين المستوطنين والفلسطينيين، وما يتعرض له الفلسطينيون من مصاعب في الوصول إلى المرافق الصحية والحصول على الكهرباء والمياه والتعليم. إن الحاجة ماسة إلى وضع حد لإعدام المدنيين الفلسطينيين بشكل خارج على القانون، واستمرار حبس الآلاف، وتواصل التعذيب. إن الحالة في الأرض السورية المحتلة مثار قلق أيضا.

٥٨ - إن باكستان لم تتزحزح أبدا عن موقفها المؤيد للقضية الفلسطينية ولحق الشعب الفلسطيني في وطن له. إن تنفيذ خريطة الطريق والتفاوض على الحل القائم على وجود دولتين سيساعدان على قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ومتصلة الإقليم تعيش إلى جانب إسرائيل في سلام وأمن. ويجب على جميع الأطراف المشاركة احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي وتجنب العنف، فهذا شرط أساسي

للسلام. وعلى المجتمع الدولي مواصلة القيام بدور الحكم والوسيط النزيه في عملية التصالح هذه، وأن يسخو، في الوقت ذاته، في توفير المساعدة المالية لتدعيم السلطة الفلسطينية، وتمكين الشعب الفلسطيني من القضاء على مشاكله الاجتماعية والاقتصادية التي لا حصر لها.

٥٩ - **السيد كنعان** (مراقب منظمة المؤتمر الإسلامي): قال إن من المؤسف تمادي إسرائيل في رفضها التعاون مع اللجنة الخاصة؛ فعمل هذه اللجنة يجب أن يستمر ما استمر الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية وانتهاك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني ومواطني الجولان السوريين. إن تقرير اللجنة الخاصة (A/60/380) يبيّن بوضوح لا مبالاة إسرائيل بحقوق الإنسان، في انتهاك للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والقرارات الدولية ذات الصلة.

٦٠ - إن العنف الإسرائيلي إزاء المدنيين الفلسطينيين، المخالف للمادة ١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة، موثق تماما في التقرير (الفقرات ٨٢-٩٠). وأعرب عن قلقه بوجه خاص إزاء تقارير وردت من B'Tselem، وهو مركز الإعلام الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، بشأن سياسات القوات الإسرائيلية تجاه غير السجناء، وبموجبها تتم عمليات الاغتيال تحت ستار عمليات الاعتقال.

٦١ - ويتعرض قطاع غزة، منذ انسحاب إسرائيل، للهجمات وعمليات العقاب الجماعي، وأصبح واضحا أن الهدف الحقيقي لإسرائيل من فك ارتباطها الأحادي الجانب بقطاع غزة هو صرف الانتباه عن تدهور حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإيجاد وضع بحكم الواقع يكون مناسبا لها. وشدد على أن إسرائيل ما زالت السلطة القائمة بالاحتلال في قطاع غزة، إذ إنها لا تزال تتحكم بالفعل فيما حول القطاع من أرض وجو وبحر.

٦٢ - إن العقاب الجماعي، بما في ذلك تقييد الحركة وهدم منازل الفلسطينيين وهياكلهم الأساسية، يتواصل في الضفة الغربية، في انتهاك للمادتين ٣٣ و٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة. وخلافا لما تدعيه إسرائيل من أن مسار الجدار الحدودي يقوم على الاعتبارات الأمنية وحدها، فإن الاعتبار الأساسي هو جعل بعض المناطق المخصصة للمستوطنات داخل الجدار. إن سياسة إسرائيل في تقييد حق الفلسطينيين في التحرك بحرية ومنعهم من السير في الطرقات التي يسلكها المستوطنون اليهود وغيرهم من الإسرائيليين في الضفة الغربية تعتبر بمثابة فصل عنصري. ويبدو أن إسرائيل تهدف إلى تحقيق الفصل التام بين الشعبين في غضون عام أو عامين.

٦٣ - إن سياسة الإغلاق وحظر التجول ونقاط التفتيش التي تتبعها إسرائيل تفرض على الفلسطينيين ساعات طويلة من الانتظار والبحث والإذلال. وفي نهاية عام ٢٠٠٤، وفي انتهاك للمادة ٧٦ من اتفاقية جنيف الرابعة، كان ما يربو على ٥٠٠ ٧ محتجز فلسطيني ما زالوا معتقلين في إسرائيل في ظروف بالغة السوء ومحرومين من أبسط الحقوق. وتواصل إسرائيل أيضا الإسراع في تهويد مدينة القدس، بتغيير مركزها القانوني وطابعها الديمغرافي، وعزلها عن باقي الأرض الفلسطينية المحتلة. وما زالت أيضا تحدّ من عدد المصلين الذين يسمح لهم بدخول المسجد الأقصى. وهناك استفزازات أخرى في مجال الدين تشمل قرار إسرائيل السماح بالقوة بدخول الحرم الشريف لغير المسلمين، ومنهم المتطرفون المعادون.

٦٤ - إن تقرير اللجنة الخاصة يصور حالة حقوق الإنسان المتردية في الجولان السوري المحتل (الفقرات ١٠٢-١١٥). وما زالت إسرائيل تبني وتوسع المستوطنات غير القانونية، وتحكم قبضتها على الموارد المائية والطبيعية، وتحتجز مواطنين سوريين في سجونها. ولا تني منظمة المؤتمر الإسلامي تشجب رفض إسرائيل الامتثال لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)

وانتهاكاتها السافرة للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٦٥ - إن السبب الأساسي للنزاع في الشرق الأوسط هو استمرار الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وللجولان السوري. ويؤكد المؤتمر مجددا تأييده لعملية سلام شاملة تتضمن انسحاب إسرائيل التام من جميع الأراضي المحتلة، وإقامة دولة فلسطينية قابلة للاستمرار وذات سيادة، تكون القدس الشرقية عاصمة لها.

٦٦ - **السيدة رشيد** (مراقب فلسطين): قالت، في ممارسة لحق الرد على بيان ممثل إسرائيل، إن من المسيء لممثل إسرائيل أن يتشكك في الحاجة إلى اللجنة الخاصة أو يوحي بأن في عملها مضيعة لموارد ثمينة. إن اللجنة الخاصة تؤدي دورا مهما في تفصيل انتهاكات إسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني، وذكّرت المتكلمة بأن قرار الجمعية العامة ١٢١/٥٩ طلب إلى اللجنة الخاصة أن تواصل، إلى حين إنهاء الاحتلال الإسرائيلي بصورة كاملة، التحقيق في السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. لقد استمر الاحتلال الإسرائيلي ٣٨ عاما، ولن يكون هناك من مبرر لإنهاء ولاية اللجنة الخاصة سوى انتهاء هذا الاحتلال ووضع حد للانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وللاستعمار الإسرائيلي. وليس هناك وفد يفوق وفدها في التطلع إلى هذا اليوم بأمل أو ترقب، وتساءلت كم هي الموارد التي كان يمكن توفيرها لو كانت إسرائيل قد التزمت بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٦٧ - أما عن الانسحاب الإسرائيلي الأحادي من قطاع غزة فقالت إن أي انسحاب يعتبر إيجابيا، ولكن إذا تكلمنا بلغة الواقع فسنجد أن الاحتلال الذي دام ٣٨ عاما كان له ثمن إنساني مرتفع، وأن الحالة الراهنة، التي تتسم بغياب الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية والإمكانيات الاقتصادية، حالة فاجعة. إن السيطرة الفعلية على الطرق البرية والجوية والبحرية المحيطة بقطاع غزة معناها من الناحية القانونية أن إسرائيل لا تزال هي السلطة القائمة بالاحتلال.

٦٨ - ومن المسائل العالقة مسألة المستوطنات الإسرائيلية والجدار الفاصل في الضفة الغربية المحتلة. إن الشعب الفلسطيني يريد السلام، ولكنه لا يمكن أن يسمح لإسرائيل بتقديم صورة مشوهة عن الوضع الحقيقي على أرض الواقع. وينبغي للسلطة القائمة بالاحتلال، من أجل إيجاد مناخ يفضي إلى السلام، أن تنهي احتلالها، وكذلك انتهاكاتها للقانون الدولي والقرارات الدولية، وتجاوزاتها، وتوسعها الإقليمي.

٦٩ - **السيد عليف** (أذربيجان)، الرئيس، يترأس الجلسة.

**البند ٢٧ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام** (تابع) (A/C.4/60/L.7/Rev.1)

مشروع القرار *A/C.4/60/L.7/Rev.1*: تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام

٧٠ - **السيد ليك** (المملكة المتحدة): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، فقدم مشروع القرار عن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام (A/C.4/60/L.7/Rev.1)، الذي يحدد التقدم الحادث في التصدي للتحديات التي تثيرها الألغام والمخلفات المتفجرة للحرب، بما في ذلك تهيئة قدرات وطنية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام والمعايير الدولية، فضلا عن المعاهدات والاتفاقيات، بما في ذلك بروتوكولاتها الإضافية عند الاقتضاء. ويلفت مشروع القرار الانتباه إلى الحاجة الماسة إلى بذل الجهود اللازمة لإزالة الألغام الأرضية والمخلفات المتفجرة للحرب، نظرا إلى آثارها الاجتماعية

والاقتصادية على السكان المدنيين في البلدان المتأثرة بوجه خاص.

٧١ - ويحث مشروع القرار جميع الدول، ولا سيما الدول التي لديها القدرة اللازمة، فضلا عن الأمم المتحدة، على تقديم المساعدة إلى البلدان المتضررة في التصدي للتحديات التي يمثلها وجود الألغام والمخلفات المتفجرة للحرب، ويشدد على أهمية تقديم مساهمات يمكن الوثوق والتنبؤ بها وفي حينها إلى أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام وإدماج الإجراءات المتعلقة بالألغام. ويعلن مشروع القرار أيضا ٤ نيسان/أبريل من كل عام رسميا اليوم الدولي للوعي بالألغام والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، بأمل جذب الانتباه إلى التحديات ذات الصلة والحاجة إلى بذل جهود متواصلة في هذا الشأن. وقال إنه يأمل أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء، في ضوء ما أبدته جميع الوفود في المفاوضات من إرادة مخلصة ومرونة.

٧٢ - **السيد سيف** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال، معللا موقف وفده، إنه سينضم إلى توافق الآراء، وإن كان يلاحظ أن مشروع القرار لا يركز بالشكل الواجب على التشارك المطلوب بين المانحين والدول المتأثرة بالألغام. فالفعالية الحقيقية للمساعدة المقدمة من المانحين تقتضي من الدول المشاركة وضع خطط استراتيجية واضحة تشمل أولويات محددة ونتائج قابلة للقياس وتتسم بالشفافية في استخدامها للأموال. ومما زاد من ضعف أثر النص الصياغة المبهمة التي لم توضح المطلوب الحد من استعماله، هل هو جميع أنواع الألغام أم بعضها.

٧٣ - ويجب أن يستمر التركيز على القضاء على أخطار الألغام المضادة للأفراد وللمركبات التي يتعرض لها السكان المدنيون. وفي الأعوام الـ ١٥ الماضية، جرى تطهير آلاف الفدادين من الأرض، وانخفضت معدلات الإصابات، وعاد اللاجئون بأمان، وأعيد تأهيل الناجين من الحوادث. إن الولايات المتحدة تكرس جهودها للقضاء على خطر الألغام الأرضية، إذ خصصت أكثر من بليون دولار للإجراءات المتعلقة بالألغام منذ عام ١٩٩٣. وهي تفخر ببرامجها للمساعدة الثنائية ودعمها للعلاقات التشاركية المبتكرة العامة الخاصة. إن الموارد الشحيحة يجب أن تستخدم في المجالات التي تدر أعلى عائد، ولهذا الغرض يجب وضع استراتيجية تديم جهود البلدان المتأثرة بالألغام، وتتيح للمانحين أن يطمئنوا إلى حسن استخدام الأموال. ويجب تشجيع البلدان المتأثرة بالألغام على التحرك صوب الملكية الوطنية لبرامجها. وإذا عملت الحكومات والمانحون معا، فإن العالم الخالي من الألغام يمكن أن يتحقق في غضون أعوام لا عقود.

٧٤ - **الرئيس**: أعلن أن إسبانيا وإستونيا وأيرلندا والبوسنة والهرسك والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا والنرويج وهولندا انضمت إلى مقدمي مشروع القرار، وأن الأمانة العامة أبلغته أنه ليس لهذا المشروع آثار على الميزانية البرنامجية.

٧٥ - اعتمد مشروع القرار A/C.4/60/L.7/Rev.1.

٧٦ - **السيد غيدور** (إسرائيل): أعرب، في تعليله لموقف وفده من مشروع القرار الذي اعتمد للتو، عن التأييد القوي لجهود الجمعية العامة والدول الأعضاء في تدعيم الإجراءات المتعلقة بالألغام، وخصوصا فيما يتصل بالبلدان المتأثرة بشكل مباشر. إن حكومته أطلقت وشاركت في جهود إقليمية وعالمية بذلت لمعالجة هذه الحالة، ومنها إزالة الألغام، والتوعية، وإعادة تأهيل الضحايا، وما زالت تسعى إلى إيجاد الوسائل اللازمة لتوطيد مساعداتها في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. ومن هنا فإنها تساند الأهداف الأساسية لمشروع القرار.

٧٧ - غير أنه أبدى تحفظات إزاء الفقرة الثامنة من الديباجة التي تشير إلى الجهات الفاعلة من غير الدول. فموقف وفده يتمثل في أن الألغام التي تستخدمها الجهات الفاعلة من غير الدول تشكل الخطر الإنساني الأول على المدنيين الأبرياء. ولذلك ينبغي منع الجهات الفاعلة من غير الدول من استخدام الألغام، ويتحتم على الدول الأعضاء اتخاذ أي خطوات ضرورية لمنع الجهات الفاعلة غير الحكومية

مـن نقـل الألغـام أو اسـتخدامها وجعـل هـذا النقـل أو الاستخدام غير قانوني. وهذا الأمر مهم للغاية للدول الواقعة في منـاطق صـراع. وأعـرب عـن أملـه أن يـرد هـذا الموقـف بشكل أقوى في مشاريع القرارات المقبلة في هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.